



الحملة الوطنية 13 لوقف العنف ضد النساء

25 نونبر - 15 دجنبر 2015

تقرير

آخر إنذار..!

..للمعنف العقاب

www.social.gov.ma

رقم الإيداع القانوني : 2016MO2500
ردمك : 978-9954-604-38-0



نعطي اليوم انطلاقة الحملة التحسيسية الثالثة عشر، والتي يتمحور موضوعها، وللمرة الثانية، حول مرتكبي العنف ضد النساء، وذلك من أجل تسليط المزيد من الضوء على هذه الفئة المنتجة لفعل العنف لما له من آثار وخيمة على محيطه الخاص والعام، وأن نساعد جميعا في تغيير مثل هذه السلوكيات المرفوضة والمهانة كونيما وعلى مدى تاريخ البشرية، والقطع معها بشكل حازم ومتواصل، وهذا يقتضي منا جميعا تعبئة مكثفة ومتواصلة تتضافر فيها مختلف الجهود بانخراط مسؤول.

وستستمر هذه الحملة من 25 نونبر إلى غاية الخامسة عشر من شهر دجنبر في إثني عشر محطة تمثل مختلف جهات المغرب، نراه من خلالها على فتح وإثراء نقاشه جهوي مع كافة الفاعلين المحليين.

مقتطف من كلمة السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية

الاجتماعية، خلال اللقاء الافتتاحي للحملة يوم 25 نونبر 2016 بالرباط



السياق العام

شكل دستور 2011 قفزة نوعية في مجال ترسيخ الحقوق والحريات، لا سيما في ما يخص النهوض بحقوق المرأة ومناهضة كل أشكال التمييز والعنف ضدها، ابتداء من الديباجة التي حظرت كل أشكال التمييز، مروراً بالفصل 19 المحدث لهيأة المناصفة، والفصل 22 الذي نص على عدم المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص في أي ظرف، أو من قبل أي جهة كانت خاصة أو عامة، إضافة إلى الفصل 164 الذي كرس اختيار المغرب لبناء دولة الحق والقانون المرتكزة على الديمقراطية.

وتنزيلاً لهذه المقتضيات الدستورية، وتجاوباً مع حاجيات المرحلة، تضمن البرنامج الحكومي تدابير وإجراءات خاصة أولت أهمية بالغة للنهوض بوضعية النساء ضحايا العنف وحمايتهن، من خلال اعتماد سياسة طموحة وفعالة، عبر اعتماد الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» 2016/2012، التي خصصت المجال الثاني لمناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء»، عبر مجموعة من الأهداف والإجراءات ذات الصلة، ومنها التوعية والتحسيس.

وتواصل وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية تنظيم الحملات الوطنية لوقف العنف ضد النساء تخليداً لليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء الذي يصادف 25 نونبر من كل سنة، والتي تأتي في سياق وطني يتميز بدينامية خاصة في مجال تعزيز حقوق الإنسان بشكل عام، وتحقيق عدة إنجازات تهم مجال مناهضة العنف ضد النساء بشكل خاص، إن على المستوى التشريعي أو تطوير المعرفة بالظاهرة أو مأسسة آليات الرصد والتكفل بالنساء ضحايا العنف.

وتتناول الحملة الوطنية 13 لهذه السنة، وللمرة الثانية على غرار الحملة الوطنية لسنة 2014، موضوع مرتكبي العنف ضد النساء وذلك تحت شعار «آخر إنذار...!! للمعنف العقاب».

وبسبب ارتفاع نسبة حالات العنف الخطيرة المرتكبة ضد النساء، تكون الحملة الوطنية والمتفرعة جهويًا مناسبة لتسليط الضوء على أهم التدابير المنجزة في هذا الموضوع في علاقته مع المجال الثاني من الخطة الحكومية للمساواة «إكرام»، المتعلق بمحاربة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء، والذي يتضمن 4 أهداف كبرى تتجلى في:

- وضع نصوص تشريعية وتنظيمية لحماية النساء ومحاربة التمييز؛
- مواصلة ومواكبة عمليات الرصد والتنسيق بخصوص تطبيق البرامج ذات الصلة؛
- تطوير برامج وقائية لمكافحة التمييز والعنف ضد النساء والفتيات؛
- مأسسة التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف.

محطات الحملة

نظمت الحملة الوطنية 13 لوقف العنف ضد النساء على ثلاث مراحل :

المحطة الأولى:

تنظيم الندوة الوطنية لإعطاء الانطلاقة للحملة 13 لوقف العنف ضد النساء بتاريخ 25 نونبر 2015، التي ترأستها السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وعرفت تقديم ست عروض تمحورت حول:

1. تأثير العنف على التنمية الاقتصادية والأسرية (الدكتورة أمل شباش، اختصاصية في علم النفس ...)
2. الإنجازات المتحققة في مجال مناهضة العنف ضد النساء (وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية)
3. تعزيز آليات التنسيق المحلية والجهوية للتكفل القضائي بالنساء والفتيات ضحايا العنف (وزارة العدل والحريات)
4. تطوير خدمات التكفل بالوحدات المندمجة بالقطاع الصحي (وزارة الصحة)
5. المراكز الوطنية للوقاية ومناهضة العنف بالوسط المدرسي (وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني)
6. المرصد الوطني للعنف ضد النساء (السيد جمال الشاهدي، منسق المرصد)

المحطة الثانية:

تنظيم لقاءات جهوية ببعض المدن منها :

- أزرو
- خريبكة
- تارودانت
- الناظور
- سطات
- كلميم
- أزيلال
- فاس
- طانطان
- سيدي يحيى الغرب
- آسفي
- الرشيدية

المحطة الثالثة:

تنظيم اللقاء الختامي لتقديم الخلاصات والتوصيات المنبثقة عن اللقاءات الجهوية بتاريخ 23 دجنبر 2015 بمركز الندوات والاستقبال بحي الرياض، الرباط. أشغال اللقاء الوطني

أشغال الندوة الافتتاحية للحملة الوصية



ترأست السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، فعاليات الندوة الوطنية، التي نظمت يوم الأربعاء 25 نونبر 2015 بالرباط، والتي أعطت خلالها انطلاق الحملة الوطنية 13 لوقف العنف ضد النساء، التي تمحورت هذه السنة للمرة الثانية حول مرتكبي العنف ضد النساء تحت شعار «آخر إنذار...!!.. للمعنف العقاب»، وذلك تخليدا لليوم العالمي لمحاربة العنف ضد النساء والفتيات، الذي يصادف 25 نونبر من كل سنة.

محاربة العنف : مسار ...!

استعرضت السيدة ممثلة وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية أهم المنجزات التي حققها المغرب وفي هذه السنة بالضبط، والتي تتجلى أساسا في مصادقة المجلس الحكومي على مشروع القانون المتعلق بإحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، ومناقشته في مجلس النواب، وإحالة مشروع قانون محاربة العنف ضد النساء على الأمانة العامة للحكومة بعد الأخذ بعين الاعتبار مختلف الاقتراحات الواردة، سواء من القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية أو الهيئات المدنية والسياسية، مشيرة إلى التقدم المحرز على مستوى تطوير وتفعيل المنظومة المعلوماتية المؤسساتية حول العنف ضد النساء، كما تم إعداد تطبيق جديد لتثبيته لدى الشركاء المعنيين (وزارة العدل والحريات ووزارة الصحة، والأمن الوطني والدرك الملكي)؛

أما بخصوص المنجزات المتعلقة بالآليات المؤسساتية للوقاية من العنف، فأشارت إلى إحداث المرصد الوطني للعنف ضد النساء، الذي يعكف حاليا على إعداد تقريره السنوي حول العنف ضد النساء والذي سيتم تقديم نتائجه قريبا، وذلك بعد زيارة استطلاعية لتجربتي فرنسا وإسبانيا، مستعرضة في السياق ذاته المنجزات المتحققة في مجال مأسسة آليات التكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف، حيث تم:

إحداث وتدبير 40 فضاءا جديدا متعدد الوظائف من أجل التكفل بالنساء ضحايا العنف عبر تقديم عدة خدمات منها الاستقبال والاستماع والتوجيه، والمواكبة والإيواء المؤقت ؛

- إحداث آليات اليقظة والتبليغ والتكفل بالنساء ضحايا العنف على المستوى الترابي؛
- دعم مراكز الاستماع والإرشاد القانوني للتكفل بالنساء ضحايا العنف؛
- إعداد دليل الخلايا المؤسساتية لاستقبال النساء والفتيات المعنفات.

هذا، وأشارت إلى أن الحملات التحسيسية السنوية، التي تنظمها الوزارة في السنوات الثلاث الأخيرة، تركز على الفاعل بدل الضحية من جهة، ويتم تنزيلها عبر الجهات بدلا من المركز فقط وذلك بتعاون مع مكونات القطب الاجتماعي وجمعيات المجتمع المدني.

العوامل النفسية والاجتماعية

قدمت الدكتورة أمل شباش، الأخصائية النفسية، عرضاً حول تأثير العنف على التنمية الاقتصادية والأسرية، تطرقت فيه لأنواع العنف ومستوياته وتأثيراته على الضحية، كما سردت تجارب نساء معنفات داخل إطار العلاقة الزوجية. وأكدت أن من بين العوامل المساهمة في ارتكاب العنف تعاطي المخدرات، وعدم الثقة في النفس، وتفشي الأمراض النفسية، مشددة على أهمية المقاربة الوقائية في مواجهة الظاهرة عبر التواصل، والوقاية والتحسيس، والتربية على الحياة الجنسية.

لجن وخلايا في خدمة النساء المعنفات

استعرضت السيدة ممثلة وزارة العدل والحريات دور اللجان المحلية والجهوية للتكفل القضائي بالنساء والأطفال في تعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين المعنيين، والتي تتشكل عموماً من ممثل النيابة العامة، وقاضي التحقيق، وقاضي الأحداث، وقاضي الحكم والمساعدة الاجتماعية، والمسؤولين عن كتابة الضبط، وكتابة النيابة العامة، إضافة إلى ممثلين عن المصالح الخارجية المعنية بمناهضة العنف ضد النساء، فيما تتجلى مهامها في ضمان التواصل والتنسيق بين السلطة القضائية وباقي القطاعات المعنية بالتكفل بالنساء ضحايا العنف، ومعالجة بعض الحالات والإشكالات التي يستعصي فيها الحل القطاعي المنفرد، وأيضاً رفع الإشكالات التي تقتضي التدخل على الصعيد المركزي أو الوطني.

وأشارت إلى أهم المكتسبات التي حققتها هذه اللجان، حيث ساهمت في تكريس المقاربة التشاركية حول التكفل بالنساء والأطفال عبر تعزيز التنسيق والتواصل المستمر مع جمعيات المجتمع المدني لمعالجة المشاكل التي تعترض العمل اليومي في هذا المجال، فضلاً عن بروز اجتهادات وممارسات جيدة أقدمت عليها بعض الخلايا، من قبيل تكليف الشرطة القضائية بمرافقة الضحايا للحصول على الشهادة الطبية للنساء ضحايا الاعتداءات الجنسية دون الحاجة لتأشيرة النيابة العامة، أو إعداد نموذج لبطاقة مهنية لتسهيل عمل ممثلات الجمعيات، وإقدام بعض الجهات بمبادرات تلقائية بتنسيق مع الشركاء للدفع بمشاريع لإحداث مراكز للإيواء، مبرزة بعض الإكراهات، التي تعترض عمل هذه اللجان، كعدم كفاية الموارد المادية والبشرية، وندرة مراكز الإيواء، وصعوبات مرتبطة بمساطر التبليغ والتنفيذ، إضافة إلى التفاوت الحاصل من حيث التواصل مع جمعيات المجتمع المدني وعدم انتظام الاجتماعات. وأكدت أن وزارة العدل والحريات مستمرة في مواكبة عمل لجان التنسيق ومأسسة أدوارها، في سياق تفعيل الجهوية الموسعة، والسعي لربط نتائج العمل التنسيقي المحلي والجهوي بالمستوى الوطني من أجل فاعلية أكبر.

مكافحة العنف يبدأ أولاً في المدرسة

استعرض السيد ممثل وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني السياق العام، الذي تم من خلاله إعداد الاستراتيجية الوطنية المندمجة لمكافحة العنف بالوسط المدرسي، والمحاور الأساسية المكونة لها، والمتمثلة في:

- تعزيز القدرات المؤسسية لجميع البنات التابعة لوزارة التربية الوطنية، سواء المركزية أو الجهوية أو المحلية؛
 - تعزيز كفاءات المتدخلين على جميع مستويات المنظومة؛
 - نشر ثقافة احترام حقوق الطفل؛
 - الوقاية من العنف داخل وبجوار المؤسسة التعليمية؛
 - تحسين وتعميم نظام التكفل وتتبع الأطفال ضحايا العنف؛
 - دعم نظام الإعلام والتتبع والتقييم.
- وأشار إلى البنات والآليات المعتمدة لتفعيل الاستراتيجية، ومنها المركز الوطني للوقاية من العنف بالوسط المدرسي، الذي يضم في تشكيلته مختلف القطاعات الحكومية والفاعلين في مجال مناهضة العنف بالوسط المدرسي، وخلايا الإنصات والوساطة التي تعمل الوزارة حاليا على تعميمها وتفعيل دورها بمختلف المؤسسات التعليمية بأقاليم المملكة.

الوحدات المندمجة للنساء ضحايا العنف

- استعرض السيد السيد ممثل وزارة الصحة الخدمات المقدمة من طرف الوحدات المندمجة للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالقطاع الصحي، حيث بلغ عدد النساء المتكفل بهن سنة 2014، بالوسطين الحضري والقروي، 13012 حالة، بما في ذلك المهاجرات. كما استعرض أهم منجزات الاستراتيجية القطاعية لتطوير خدمات الوحدات المندمجة، والتي تتجلى أهمها في:
- إعادة تفعيل الدورية الوزارية بشأن وحدات العمل ضد العنف تجاه النساء والأطفال؛
 - تحقيق الولوج إلى الوقاية والعلاج والتكفل والدعم في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة بالنسبة لضحايا الاغتصاب عبر التكفل بالعلاج الوقائي لتفادي نقل الإصابة إلى الضحية، وأيضا بالفحص البيولوجي الخاص بالداء؛
 - متابعة التنسيق مع مختلق الشركاء حول تقدم عملية تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة داخل القطاع الصحي؛
 - المساهمة في مختلف مراحل إحداث المرصد الوطني للعنف ضد النساء، وفي تفعيل خطة عمله؛
 - إحداث تقييم ذاتي لوحدات العمل ضد العنف اتجاه النساء والأطفال من طرف خبير مستقل عن الوزارة؛
 - إجراء افتتاح حول وضعية «مقاربة النوع» بوزارة الصحة؛

- تفعيل بروتوكول التعاون بين مختلف الشركاء المؤسساتيين حول المنظومة المعلوماتية المؤسساتية حول العنف ضد النساء؛
 - إطلاق دراسة علمية تحليلية للعوامل المحددة للعنف ضد النساء من خلال المعطيات المتوفرة داخل السياق الوطني.
- هذا، وقدم لمحة عن أهم استشرافات سنة 2016 لوزارة الصحة حول موضوع محاربة العنف ضد النساء، حيث ستعمل الوزارة على مأسسة برنامج وطني للصحة العمومية لمحاربة العنف ضد النساء والأطفال، كما تنكب على تنزيل وتكييف خطة العمل الشاملة لمنظمة الصحة العالمية في مجال النهوض بدور المنظومة الصحية في التصدي لهذه الإشكالية.

المركز الوطني للعنف ضد النساء جهاز للرصد والتتبع

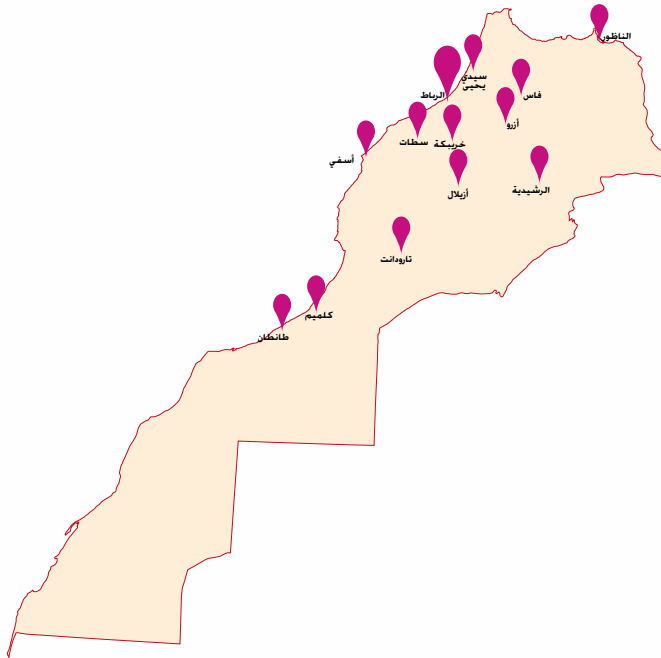
تناول السيد السيد جمال الشاهيدي، منسق المرصد الوطني للعنف ضد النساء، أهم المحطات التي مر منها إحداث «المرصد الوطني للعنف ضد النساء» ذو التركيبة الثلاثية، التي تضم ممثلين عن القطاعات الحكومية، والمجتمع المدني، ومراكز البحث والدراسات، مشيراً إلى إعداد مخطط عمل يتضمن أولويات العمل ومجالات التدخل لسنتي 2015 و2016، بناء على الأهداف الاستراتيجية التي أحدث المرصد من أجل تحقيقها، والمتمثلة في:

- رصد جميع أشكال العنف ضد النساء؛
 - المساهمة في تجميع المعطيات وتطوير المعرفة في مجال العنف ضد النساء؛
 - تعزيز المبادرات التشريعية والسياسات العمومية المتعلقة بحقوق المرأة.
- كما استعرض السيد جمال الشاهيدي المهام الأساسية المحددة للمرصد الوطني للعنف ضد النساء، والتي تتمثل في:
- القيام بأعمال اليقظة والرصد؛
 - تتبع وتقييم المؤشرات؛
 - إحداث بنك للمعلومات حول العنف ضد النساء من خلال تجميع المعطيات الجهوية والوطنية؛
 - تتبع وتقييم السياسات العمومية في مجال محاربة العنف ضد النساء.

هذا، وصرح السيد المنسق بأن المرصد الوطني للعنف ضد النساء منكب على إعداد تقريره السنوي الأول حول ظاهرة العنف ضد النساء بالمغرب، والذي ستقدم نتائجه قريبا. كما أعلن عن اللقاء الذي سيجتمع أعضاء المرصد بسفراء 16 دولة بالاتحاد الأوروبي على هامش الحملة الوطنية 13 لوقف العنف ضد النساء، بهدف التعريف بالدور الذي يضطلع به المرصد في مجال مناهضة العنف ضد النساء، ومهامه وبرامجه التي سطرها، وبناء شراكات مع الهيئات المماثلة التي تتقاسم معه نفس الأهداف والتطلعات.



أشغال الندوات الجهوية





برنامج اللقاءات الجهوية للحملة الوطنية 13 لوقف العنف ضد النساء

27 نونبر - 15 دجنبر 2015

التاريخ	الإشراف	المدينة
27/11/2015	التعاون الوطني	أزرو
11/2015/ 30	التعاون الوطني	الناظور
02/12/2015	وكالة التنمية الاجتماعية	سيدي يحيى الغرب
4/12/2015	التعاون الوطني	أزيلال
07/12/2015	وكالة التنمية الاجتماعية	سطات
12/2015/ 07	التعاون الوطني	خريبكة
12/2015/ 08	وكالة التنمية الاجتماعية	آسفي
08/12/2015	وكالة التنمية الاجتماعية	فاس
09/12/2015	وكالة التنمية الاجتماعية	تارودانت
10/12/2015	التعاون الوطني	كلميم
11/12/2015	التعاون الوطني	طانطان
15/12/2015	التعاون الوطني	الرشيدية

كما نظمت لقاءات في الموضوع تحت شعار الحملة بمبادرة من بعض الجمعيات وبتنسيق مع بعض مكونات القطب الاجتماعي.

اللقاء الجهوي الأول مدينة أزرو بالسجن المحلي، 27 نونبر 2015



افتتحت سلسلة اللقاءات الجهوية باللقاء الجهوي الأول للحملة الوطنية 13 لوقف العنف ضد النساء الذي نظم، لأول مرة، بالسجن المحلي لأزرو، وهي بادرة تروم تحسيس نزلاء المؤسسة السجنية بموضوع العنف ضد النساء، والتعريف بآثاره الوخيمة. كما تروم توعية النزلاء بشكل يساهم في إعدادهم للاندماج في المجتمع من جديد.

وقد استهل هذا اللقاء بكلمة ترحيبية من السيد مدير السجن المحلي، الذي اعتبر هذا اللقاء فرصة لإشراك النزلاء كأفراد، وتحسيسهم بآثار ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات التي يعرفها المجتمع، مؤكدا على ضرورة التفكير في حلول فعلية لمعالجة الظاهرة التي تتطلب جهودا تقارب جوانب متعددة، أهمها إقرار احترام الذات واحترام الآخرين.

من جهتها، تقدمت ممثلة وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بكلمة شكر وتقدير على تنظيم هذا اللقاء الذي يعد تجربة أولى في إطار الحملات الوطنية لوقف العنف ضد النساء، وأكدت أن المجتمع المغربي، رجالا ونساء، يطمح لتحقيق حياة آمنة يسودها الاستقرار الأسري، باعتباره أساس استقرار المجتمع، وأن هناك ظروفًا وأسبابًا يجب التغلب عليها وتفاديها للعيش بسلام في إطار ما يقره الدستور المغربي ومبادئ حقوق الإنسان، التي قطع المغرب أشواط مهمة من أجل تثبيتها وتكريسها، مذكرة بأهم التدابير المتضمنة في الخطة الحكومية للمساواة، سيما المجال الأول المتعلق بنشر مبادئ الإنصاف والمساواة،

والمجال الثاني الخاص بمكافحة كل أشكال التمييز والعنف، الذي يهدف من خلال العديد من الإجراءات والتدابير التي يتضمنها إلى تطوير العديد من الآليات، سواء التشريعية أو المؤسساتية، والبرامج التحسيسية والتوعوية للحد من آثار وتداعيات العنف ضد النساء، مشيرة إلى أهمية تبني المقاربة العلاجية بالنسبة لمرتكبي العنف للحد من الظاهرة وأضرارها الوخيمة، وتقليل تكلفتها الاقتصادية والاجتماعية، مؤكدة أن انتشار السلوك العنيف وتطوره أضحى يشكل تهديدا حقيقيا للمجتمع، ولمنظومته القيمية الدينية والحضارية التي بني عليها المجتمع المغربي. فيما أكد السيد مندوب التعاون الوطني بإفان على أهمية الوعي بخطورة الأفعال المرتكبة والأسباب المسببة للعنف، والتي تكون لها عواقب وآثار سلبية ووخيمة على الفرد والأسرة والمجتمع، مشيرا إلى ضرورة الانتباه لعواقبها التي يجب تداركها والتصدي لها.

من جانبها، أكدت السيدة نائبة وكيل الملك أهمية التوعية بفعل العنف المرتكب ولو كان بسيطا، والذي تكون له تبعات سلبية، وركزت على أهمية انتهاج مقاربة تشاركية بين مختلف المتدخلين لمواجهة ظاهرة العنف، مبرزة أن تكريس السلوك الديمقراطي في المجتمع ودعم السلم الاجتماعي يعد إحدى مداخل التصدي لهذه الظاهرة. فيما أشار السيد ممثل وزارة الصحة إلى آفة العنف التي تتعرض لها المرأة بمختلف أشكاله، سواء داخل الأسرة أو في مقر العمل أو في الأماكن العامة، مما يعد انتهاكا لحقوقها وكرامتها، بل ويعيق اندماجها في المسلسل التنموي، بالنظر إلى الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية التي تترتب عن هذه الظاهرة، وشدد على ضرورة رصد الأضرار الجسدية والنفسية للمرأة المعنفة والناجمة عن فعل العنف المرتكب.

أما السيد ممثل وزارة التربية الوطنية، فلفت الانتباه إلى مختلف أشكال العنف التي بات يعرفها المجتمع، والتي تترتب عنها انعكاسات سلبية تمس سلامة النساء الجسدية والنفسية، بما يساهم إلى حد كبير في إضعاف قدرة المرأة على المشاركة في مسلسل التنمية، والتي تهتم أحداث العنف التي تقع داخل الأسرة بين الأبوين أو بين الأبناء أو داخل المدرسة وهما مؤسستين مركزيتين في تكوين الشخصية وصيانة التوازن النفسي للناشئة، معلنا عن أهمية ودور إحداث بنيات للعنف داخل المؤسسات التعليمية. كما أبرز دور التربية واستحضارها كأولوية لبناء مجتمع متوازن ومتكافئ، وترسيخ المبادئ والقيم والأخلاق الإسلامية، مؤكدا على دور التنشيط التربوي والتثقيف والمصاحبة والتأهيل لفائدة نزلاء المؤسسة السجنية، التي تؤصلها التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس، خاصة ما ورد في خطابه السامي بمناسبة افتتاح السنة القضائية في 29 يناير 2003، حيث قال جلالته «إن ما نوليه من رعاية شاملة للبعد الاجتماعي في مجال العدالة لا يكتمل إلا بما نوفره من الكرامة الإنسانية للمواطنين السجناء التي لا تجردهم منها الأحكام القضائية السالبة للحرية».

من جهته، حرص السيد ممثل مندوبية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على إبراز قيمة التربية الدينية كحصن أساسي لتخليق وتهذيب النفس الإنسانية، من خلال ترسيخ المبادئ والقيم والأخلاق الإسلامية الحميدة التي تنبني عليها مقومات المجتمع المغربي، واستشهد بآيات قرآنية وأحاديث نبوية ترسخ بشكل رئيسي بناء وتنشئة الفرد تنشئة متكاملة ومتوازنة، وتساهم في تكوين الإنسان الصالح لخدمة الوطن والأمة.

اللقاء الجهوي الثاني مدينة الناظور (30 دجنبر 2015)



افتتح هذا اللقاء الجهوي بكلمة ترحيبية للسيد مندوب التعاون الوطني بمدينة الناظور، الذي ذكر بالسياق العام للحملة الوطنية 13 لوقف العنف ضد النساء، مبرزا الآثار السلبية التي يخلفها العنف الممارس ضد النساء والفتيات على الأفراد والمجتمع. ليستهل بعده ممثل وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية كلمته بشعار هذه السنة وما يحمله من دلالة تركز على مرتكب العنف، مستعرضا مرجعيات الحملة، وأهم المنجزات المتعلقة بالإطار التشريعي في هذا المجال، وبتطوير المعرفة بالظاهرة، إضافة إلى الآليات المؤسسية للوقاية من العنف، والمنجزات الخاصة بالتحسيس والتوعية.

أما السيدة ممثلة المجلس العلمي المحلي بمدينة الناظور، فذكرت بمدى تكريم الشريعة الإسلامية للمرأة وما نصت عليه لفائدتها من حقوق في مختلف المجالات، وأكدت براءة الدين الإسلامي القيم من التهم التي تنسب إليه، في مقدمتها الحط من قيمة المرأة وجعلها في منزلة دونية في ظل تفشي الأمية والتخلف في مجتمعنا. كما نوهت بالمشاركة الفعالة للنساء، إلى جانب الرجال، في مختلف المجالات، ودعت الحضور وكافة الفاعلين في المجال إلى ضرورة مناهضة ظاهرة العنف ضد النساء، عبر توعية كل من المرأة والرجل بحقوقهن وواجباتهن، مذكرة بالعواقب والآثار السلبية للعنف على المرأة والرجل والأطفال، ومؤكدة أن أبواب المجلس العلمي مفتوحة أمام الجميع لإصلاح ذات البين في حالة حدوث خلافات بين الزوجين.. أو غيرهما.

فيما تناولت المساعدة الاجتماعية بخلية التكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف بالنيابة العامة بمحكمة الاستئناف بمدينة الناظور «قضايا النساء بمحاكم الناظور: التحديات وآليات تعزيز حقوقهن ومناهضة العنف ضدهن»، مقدمة تعريفا شاملا للعنف ضد المرأة وأشكاله وأنواعه، ونماذج من قضايا النساء المطروحة أمام المحاكم بالمدينة، كالتماطل في أداء النفقة أو التملص من أدائها، وإهمال الأسرة، والعنف ضد الأصول، وزنا المحارم والضرب والجرح والاعتصاب، والحرمان من الإرث.. وغيرها. كما قدمت أبرز العوائق التي تواجه النساء عند لجوئهن للمحاكم، وفي مقدمتها العوائق الاقتصادية المتمثلة في عدم توفرهن على دخل مادي قار يمكنهن من سد احتياجاتهن اليومية، ومتطلبات أطفالهن، وعوائق قانونية، كصعوبة التبليغ، والإثبات، والمدة الزمنية التي يستغرقها تنفيذ المسطرة القانونية، وتفشي الأمية القانونية.

وفي ما يخص التدابير والإجراءات الوقائية والحمائية المسطرة في المخططات والبرامج التي تم اتخاذها من طرف القطاعات الحكومية وغير الحكومية في هذا المجال، أشارت إلى تطوير المعرفة بالظاهرة من خلال تجميع أرقام ومعطيات خاصة بذلك، ومأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة وإرساء قواعد المناصفة، ومكافحة كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء، ودعم مراكز الاستقبال والاستماع والإرشاد القانوني لفائدة النساء والفتيات ضحايا العنف، وتقديم الخدمات والمساعدات لهن داخل خلايا التكفل بهن وبأطفالهن، إضافة إلى أقسام قضاء الأسرة الموجودة بربوع المملكة.

أما المحامية بهيئة مدينة الناظور، فركزت على النوع الشائع من العنف ضد النساء في هذه المنطقة، وهو العنف الزوجي الذي يرجع أساسا لأسباب اقتصادية واجتماعية، في ظل غياب الوازع الديني، وانعدام التأثير الاجتماعي عامة، مقترحة العديد من الآليات والمقاربات الكفيلة بتغيير السلوكات للحد من الظاهرة، كمحاربة الفقر والهشاشة والتوعية والتحسيس، والالتزام بقوانين صارمة زجرية ومحاربة زواج القاصرات، وتوفير الحماية لهن.

فيما تطرقت السيدة رئيسة جمعية دعم المرأة والطفل في وضعية صعبة بمدينة الناظور إلى استراتيجية الجمعية في ما يخص مناهضة العنف ضد النساء، من خلال التكفل بهن وبأطفالهن وتقديم خدمات متعددة ومختلفة لهن، من قبيل الاستقبال والاستماع، والتوجيه والإرشاد القانوني، مشيرة إلى أن العنف اللفظي والمادي يعتبران أكثر الأنواع شيوعا، معززة ذلك بمعطيات وأرقام حول حالات العنف التي استقبلتها الجمعية في هذه السنة، والتي تمت معالجة بعضها، فيما لم يحسم القضاء بعد في حالات أخرى.

وفي ختام هذا اللقاء، طرح الحضور العديد من القضايا العالقة، غلب عليها طابع الاستشارة القانونية، كنوعية الأحكام التي تصدر ضد مرتكبي العنف ضد النساء، والخيانة الزوجية، والاستغلال المادي من طرف الزوج وغير ذلك.

اللقاء الجهوي الثالث مدينة سيدي يحيى (2 دجنبر 2015)



افتتح هذا اللقاء الجهوي، الذي حضره العديد من الفاعلين في مجال مناهضة العنف ضد النساء، السيد المنسق الجهوي لوكالة التنمية الاجتماعية بكلمة ترحيبية قدم من خلالها السياق العام للحملة الوطنية 13 لوقف العنف ضد النساء، وأشاد بمجهودات مكونات القطب الاجتماعي في الحرص على تنظيم هذه اللقاءات التحسيسية والتواصلية الجهوية مع مختلف المتدخلين في هذا المجال من أجل مناقشة وتباحث تداعيات هذه الظاهرة وآثارها السلبية.

من جهته، أبرز السيد مندوب التعاون الوطني المجهودات الذي يقوم بها التعاون الوطني في مجال مناهضة العنف ضد المرأة وتمكينها، من خلال مختلف أنشطته وبرامجه، سواء تلك المتعلقة بالرعاية الاجتماعية أو التكوين والتأهيل المهني والحرفي.

أما السيدة مديرة مركز النجدة لمساعدة النساء والأطفال ضحايا العنف بمدينة القنيطرة، فقد تمحورت حول «أدوار المجتمع المدني ومراكز الاستماع في محاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي»، حيث عبرت من خلالها عن تمكّن المجتمع المغربي، بمختلف مكوناته، من كسر الصمت حول ظاهرة العنف ضد النساء، والعمل على الحد منها، مذكرة بالدور الذي يقوم به المجتمع المدني في هذا المجال، سواء من خلال الترافع لإقرار استراتيجيات وتشريعات لمكافحة الظاهرة أو من خلال مواكبة النساء المعنفات وتوجيههن وإرشادهن.

وفي السياق ذاته، قدمت السيدة ممثلة الجمعية الجهوية لتنمية الغرب تجربة الجمعية في مجال مكافحة العنف ضد النساء، مشيرة إلى أهم معيقات العمل، والتي تتجلى في ضعف الإمكانيات المادية والموارد البشرية المتخصصة، مما يضطرها لتوجيه الحالات التي ترد عليها نحو جمعيات أكثر وأوسع خبرة في المجال. أما نقطة ارتكاز النوع بالمنسقية الجهوية لوكالة التنمية الاجتماعية بالقنيطرة، فأشار، في مداخلة حول «محرابة العنف الموجه ضد النساء بين مجهودات الدولة وواقع تطور الظاهرة»، إلى شعار حملة هذه السنة الذي يعد مؤشرا جازما عن قرب خروج قانون محاربة العنف ضد النساء إلى حيز الوجود، مستعرضا مجموعة من الإحصائيات المتعلقة بانتشار ظاهرة العنف بين مختلف فئات المجتمع، سواء من حيث النوع أو الجنس أو المكان أو الزمان.

هذا، وفتح النقاش مع الحضور الكريم الذي تناول:

- إشكالية تمكين المرأة السلافية من الإرث؛
- ضرورة مواكبة وسائل الإعلام لمختلف الندوات واللقاءات المرتبطة بمجال العنف؛
- ضعف المواكبة الميدانية للجمعيات؛
- تغييب موضوع المرأة في برامج الأحزاب السياسية؛
- عدم كفاية الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل الحد من الظاهرة.

اللقاء الجهوي الرابع مدينة أزيلال (4 دجنبر 2015)



افتتح أشغال اللقاء الجهوي، الذي نظم بمدينة أزيلال، السيد مندوب التعاون الوطني بالمدينة، الذي ذكر بالسياق العام للحملة الوطنية 13 لوقف العنف ضد النساء التي تسهر على تنظيمها مكونات القطب الاجتماعي، خاصة في بعدها الجهوي والمحلي.

بعد ذلك، أكدت ممثلة وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية حرص الوزارة على تنظيم مثل هذه اللقاءات الجهوية بهدف التواصل والتفاعل المباشر مع مختلف الفاعلات والفاعلين المحليين، وذلك من أجل تقاسم وتباحث ما تم إنجازه وتحقيقه في مجال مناهضة العنف ضد النساء، الوقوف على الاقتراحات والتوصيات المنبثقة عن هذه اللقاءات لتطوير وتجويد التدابير المتخذة في هذا الشأن، واستعرضت أهم التدابير الاستراتيجية والمجهودات الوطنية في مجال محاربة العنف ضد النساء، والمتمثلة أساسا في مشاريع القوانين التي أعدتها الوزارة، وأهم الإجراءات التي تم تفعيلها لتطوير المعرفة بظاهرة العنف بجميع أبعادها وتجلياتها، والآليات المؤسسية المحدثة للرصد والتتبع، وتقديم الخدمات المباشرة، والتكفل بالنساء ضحايا العنف جهويا ومحليا، في إطار تفعيل المقاربة التشاركية وسياسة القرب التي تهجها الوزارة.

فيما تناول السيد رئيس المجلس العلمي موضوع التربية الدينية ودورها في المساهمة في الحد من ظاهرة العنف ضد النساء، مركزا على سماحة الإسلام وتكرمه للمرأة، ورفضه لجميع أنواع العنف، امتثالا لمضامين

النصوص القرآنية، واقتداء بالرسول صلى عليه وسلم الذي استوصى بالنساء خيرا. ودعا إلى بناء علاقة تقوم على أساس سيادة المودة والرحمة بين الأفراد لتحقيق السعادة، التي نجدها في تعاليم ديننا الحنيف.

من جهته، أشار ممثل وكالة التنمية الاجتماعية إلى ضرورة العمل في إطار مقارنة تشاركية مع مختلف الفاعلين المحليين للحد من هذه الظاهرة وذلك من أجل:

• التحسيس والتوعية بمخاطر كل أشكال العنف الممارس ضد النساء، وتأثيرها على الحياة الفردية والأسرية والمجتمعية؛

• دعم التنسيق بين مختلف المتدخلين لمحاربة العنف ضد النساء؛

• توعية مرتكبي العنف بخطورة فعلهم ومدى أثره الوخيم على محيطهم الخاص والعام؛

• المساهمة في تغيير سلوكيات مرتكبي العنف ضد النساء؛

• تعبئة المجتمع لإدانة العنف الممارس ضد النساء، وعدم التساهل والتسامح مع مثل هذه السلوكيات.

كما عرض الإجراءات والبرامج، التي تعتمدها وكالة التنمية الاجتماعية، من أجل المساهمة وضمان تمكين المرأة في كل المجالات، ومنها:

• اعتماد مقارنة النوع في كل تدخلات الوكالة (البرامج والمشاريع التنموية...);

• برمجة أنشطة تساهم في الإدماج الحقيقي للمرأة ضمن البرامج التي تمولها الوكالة (التكوين، والمواكبة، والتحسيس والتوعية...);

• تأسيس قطب من المكونات المتخصصة في مقارنة النوع؛

• تخصيص نسبة مئوية من المستفيدين من تدخلات الوكالة لفائدة النساء في دليل المساطر؛

• تمويل بعض البرامج التي تنهض بوضعية المرأة (برنامج تثمين للنساء)؛

• المساهمة في الحملات الوطنية التحسيسية لمحاربة العنف ضد النساء.

وتم، خلال هذا اللقاء، عرض تجربة جمعية أزيلال للتنمية والبيئة والتواصل في مجال الاستماع واستقبال وتوجيه النساء ضحايا العنف اعتمادا على الوساطة الأسرية كحل بديل لتدبير النزاعات الأسرية، من خلال التعريف بها ومراحلها، وأوجه استعمالاتها في حل النزاعات.

أما ممثل نيابة التربية الوطنية والتكوين المهني، فتناول دور خلايا الإنصات والتوجيه بالمؤسسات التعليمية في المساهمة في الحد من ظاهرة العنف، مشيرا إلى الاستراتيجية التي تعتمدها الوزارة في مجال محاربة العنف بالوسط المدرسي، من خلال:

- تقوية القدرات المؤسسية للمدارس؛
 - تقوية كفاءات وقدرات المتدخلين في المؤسسات التعليمية؛
 - تعميم وتحسين خدمات التكفل بالأطفال ضحايا العنف؛
 - نشر ثقافة السلم واحترام حقوق الطفل؛
 - دعم نظام الإعلام والمتابعة والتقييم في مجال العنف المدرسي.
- فيما قدمت ممثلة جمعية الانطلاقة للتنمية والبيئة والثقافة أهداف مشروع الجمعية «جميعا من أجل عدالة المرأة»، الذي يأتي في إطار تفعيل الخطة الحكومية للمساواة «إكرام»، ويعمل على الإجابة على الصعوبات التي تواجهها النساء ضحايا العنف في الولوج إلى العدالة من خلال مجموعة من البرامج.
- هذا، وتمحور النقاش حول مجموعة من القضايا، مثل:
- تفعيل القوانين ومساطر المتابعة؛
 - تفعيل دور الإعلام في مجال مناهضة العنف ضد النساء؛
 - تنظيم اللقاءات التحسيسية والتواصلية بشكل منتظم ومتواصل، سيما في المجال القروي وشبه الحضري، من أجل ترسيخ ثقافة اللاعنف، ومحاربة كل أشكال التمييز ضد النساء؛
 - التأكيد على أهمية التربية والدور الديني في مجال مناهضة العنف ضد النساء؛
 - إحداث آليات القرب المؤسسية للتكفل بالنساء ضحايا العنف.
- وختم اللقاء بتثمين مجهودات وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية في هذا المجال، والدعوة إلى ضرورة تظافر جهود كل الفاعلين المحليين والمؤسسيين للتصدي لهذه الظاهرة.

اللقاء الجهوي الخامس مدينة سطات (7 دجنبر 2015)



افتتح اللقاء الجهوي السيد المنسق الجهوي لوكالة التنمية الاجتماعية بمدينة سطات، متطرقا لسياقه المتمثل في تنظيم وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية للحملة الوطنية 13 لوقف العنف ضد النساء، معتبرا أنها محطة للوقوف على ما تحقق في هذا المجال، وتسليط الضوء على مكامن الخلل التي تعيق الجهود المبذولة للتصدي لهذه الظاهرة بمختلف أشكالها، والتي تشكل هاجسا حقيقيا يشغل الجميع في مختلف أنحاء العالم.

من جهته، أكد السيد ممثل المجلس العلمي بالجهة على ضرورة احترام المرأة وتكريمها، مذكرا بقوله تعالى «ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة. إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون»، فالشريعة الإسلامية أولت عناية فائقة للمرأة، وحفظ الحق سبحانه مكانة المرأة وأعزها وكرمها، وإن كان سبحانه كرم الإنسان جملة حين قال «ولقد كرمنا بني آدم وحملناه في البر والبحر ورزقناه من الطيبات وفضلناه على كثير ممن خلقنا»، فالإنسان مكرم رجلا كان أو امرأة، والإسلام رفع شأن المرأة ومنحها حقوقا، وأكد على دورها المهم في المجتمع، إذ بصلاحتها يصلح وبفسادها يفسد، مشيرا أن الحياة تقوم على التوافق والانسجام والتعاون والتآزر. وشدد على أن العنف سلوك غير حضاري، ويعطي صورة سلبية على فاعله، مشيرا إلى العناية التي أولاها جلالة الملك للمرأة من حيث تقليدها مناصب مهمة وحساسة، والتأكيد المتواصل على إدماجها في التنمية المستدامة والنهوض بمختلف حقوقها.

أما السيدة أم البنين لحلو النائبة البرلمانية ورئيسة جمعية المأمل لمناهضة العنف وترسيخ ثقافة الحوار، فقد شكرت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية على إتاحتها فرصة هذا اللقاء التواصلي لتبادل الأفكار والنقاش في القضايا التي تهم المجتمع، مشيرة إلى أن جمعيتها تشغل على محاربة جميع أشكال العنف، ومنه العنف الممارس ضد المرأة، وترسيخ ثقافة الحوار. وتناولت العنف من الجانب التشريعي، فأشارت إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالعنف باعتباره استعمال للقوة الجسدية والقوة النفسية بغرض الإرغام أو الهيمنة على الإنسان أو إلحاق الضرر به، مضيفة أن التعريفات التشريعية للعنف تشمل الإيذاء العمد والضرب والجرح، والإجهاض، والاعتصاب، والاحتجاز والسب والقذف... إلى جانب العنف الاقتصادي والبيئي، مذكرة بالطفرة النوعية التي عرفها المغرب تشريعيا ابتداء من سنة 2004، حيث تم اعتماد مدونة الأسرة، مروراً بباقي المكتسبات في هذا المجال، كمدونة الشغل وقانون المسطرة الجنائية، التي أدخلت عليها تعديلات مهمة، وقانون الجنسية سنة 2007، ومدونة الانتخابات سنة 2009 التي أعطت الحقوق السياسية للمرأة، والتي توجت جميعها بدستور 2011. ونهت، في ختام كلمتها، إلى الآثار النفسية الناتجة عن العنف، والخلل النفسي الذي يصيب الأطفال، مقترحة العنف النفسي موضوعاً للحملات الوطنية المقبلة.

من جانبها، تناولت السيدة رئيسة جمعية أمل الغد للمرأة واقع وإكراهات النساء داخل العمل الجماعي، حيث تطرقت للنظرة السلبية للمجتمع عن المرأة انطلاقاً من الصور النمطية المشككة عنها، وممارسة العنف بجميع مظهراته، وذكرت بالمواثيق الدولية التي تناهض العنف ضد المرأة، والدور الذي يجب أن يقوم به الإعلام للتعريف بالظاهرة، مستعرضة بعض حالات العنف الممارس ضد المرأة في إطار عملها الجماعي، خصوصاً تلك المتعلقة بالتحرشات اللفظية.

هذا، وقدمت السيدة كلثوم بنديّة، عن جمعية مركز الوفاق للإبداع الأسري، تجربة المركز، وبعض الإحصائيات عن الظاهرة بمدينة سطات:

- عدد الحالات الواردة على المركز، والتي تم الاستماع إليها ومصاحبها: 97 حالة؛
- الحالات التي تم الاستماع إليها وامتنعن عن متابعة الإجراءات: تجاوزت 30 حالة؛
- جنس الحالات الواردة على المركز: 94 من الإناث، و06 من الذكور؛
- الوضعية الاجتماعية للحالات الواردة على المركز: 85 بالمائة منها متزوجة، و8 بالمائة منها عازبات، و6 بالمائة منها مطلقات، و1 بالمائة منها أرامل؛
- المستوى التعليمي للمعنفات: 19 بالمائة أميات، و31 بالمائة تعليم ابتدائي، و34 بالمائة تعليم إعدادي، و12 بالمائة تعليم ثانوي؛
- فيما يأتي العنف الزوجي في المرتبة الأولى بنسبة 85 بالمائة، بينما العنف النفسي حاضر في جميع أشكال العنف.

اللقاء الجهوي السادس مدينة خريبكة (7 دجنبر 2015)



أكد المندوب الإقليمي للتعاون الوطني بخريبكة خلال اللقاء الجهوي الذي نظم بالمدينة في إطار الحملة الوطنية 13 لوقف العنف ضد النساء، أن دستور المملكة لسنة 2011 شكل قفزة نوعية في مجال الحقوق والحريات، لاسيما في ما يخص النهوض بحقوق المرأة ومكافحة كل أشكال التمييز والعنف المبني على النوع، كما كرس اختيار المغرب لبناء دولة الحق والقانون المرتكزة على الديمقراطية، خاصة الفصل 19 المتعلق بالسعي نحو المناصفة والفصل 22 المتعلق بحماية السلامة الجسدية والمعنوية لأي شخص، مضيفا أن تنظيم هذا اللقاء يأتي في إطار ترسيخ العمل التوعوي والتحسيبي باعتباره ركيزة أساسية لتقويم السلوكات وتهذيبها.

من جهته، استعرض ممثل وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية مرجعيات محاربة ظاهرة العنف ضد النساء والمتضمنة بالدستور المغربي، الذي نص على حظر كافة أشكال التمييز، وكذا البرنامج الحكومي الذي أولى عناية خاصة للنهوض بأوضاع النساء وحمايتهن، من خلال الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» 2012/2016، التي خصصت مجالها الثاني لمكافحة كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء. كما تطرق إلى الإطار التشريعي المتعلق بالظاهرة، والمتمثل في وضع نصوص تشريعية وتنظيمية لحماية النساء ومحاربة التمييز كمشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز الذي تم تقديمه مؤخرا في مجلس النواب، ومشروع قانون محاربة العنف ضد النساء الذي أحيل على قنوات المصادقة، والتعديلات التي عرفها القانون الجنائي، وقانون المسطرة الجنائية.

من جانبها، أكدت رئيسة خلية العنف ضد المرأة بخريبكة أن حضورها هذا اللقاء الجهوي يندرج في نطاق التواصل التفاعلي الذي يعد من مرتكزات المديرية العامة للأمن الوطني بينها وبين الشركاء الفاعلين في مجال مناهضة العنف ضد النساء، في إطار استحضار البعد التكاملي في معالجة الظاهرة بكل تجلياتها، وتحسينها لمبدأ المقاربة التشاركية المندمجة. وأكدت أن إحصائيات العنف الأسري والاجتماعي، وإن كانت صادمة، فهو لا تشكل عائقاً عن مواصلة العمل في سبيل تغيير هاته الإحصائيات والنحو بها تنازلياً، وذلك عن طريق نهج استراتيجيات جديدة أكثر نجاعة وفعالية من شأنها أن تعالج الأسباب الجذرية للمشكلة، كالأمية وبعض العادات والتقاليد المجتمعية الخاطئة، وأيضاً ضعف المرأة في الدفاع، والمطالبة بحقوقها الإنسانية والقانونية، داعية إلى التصدي للظاهرة عبر التوعية التي يجب أن تقوم به فعاليات المجتمع المدني على أرض الواقع، كما يجب على النخب الدينية والفكرية وفي كل المجالات التنديد العلني بالعنف الذي تتعرض له النساء.

واستعرضت عمل خلية استقبال النساء المعنفات، التي أحدثت وفق الضوابط الإدارية العامة الرامية لإيلاء أهمية وعناية بالغتين لهاته الظاهرة وبتوجيه وتنسيق دائم مع النيابة العامة، حيث يتم تبني قضايا المرأة المعنفة، والتعجيل بإنجازها، والتخفيف من معاناتها بتوفير الدعم النفسي والصحي والاجتماعي وتقديم الاستشارة القانونية، والإسراع في البحث وإنجاز المساطر وتقديم مرتكبي أفعال العنف ضد المرأة إلى العدالة، مؤكدة ضرورة أن تحظى المرأة بالرعاية والمكانة اللائقة بها، وأن تتبوأ الرتب التي تستحقها، لأن المرأة جزء لا يتجزأ من مكونات أي مجتمع، والنهوض بوضعيتها والرقى بها يعني الرقي بالمجتمع ككل.

أما ممثلة نيابة وزارة التربية الوطنية، فأشارت إلى أهمية مناقشة هذا الموضوع، ومواصلة كسر الصمت عن العنف الممارس ضد النساء، مطالبة بالمزيد من فضح والتنديد بالسلوكات العنيفة. كما طالبت بالمزيد من العمل في مجال التحسيس والتوعية بخطورة هذه الظاهرة في المؤسسات التعليمية، لأن التربية هي الأساس في تشكيل الوعي. فيما استعرض ممثل وزارة الصحة الخدمات التي يتم تقديمها من طرف خلايا استقبال النساء المعنفات بالمستشفيات، ومن ضمنها تقديم العلاجات الضرورية، ومنح الشهادات الطبية مجاناً، وتنسيق العمل مع باقي الأطراف المعنية بالظاهرة.

بينما ركزت ممثلة المجلس العلمي المحلي بخريبكة على الدواعي والنواهي في تعزيز علاقات التعايش والتساكن بين الرجل والمرأة، حيث ذكرت أن الخطوط العامة في العلاقات الإنسانية في الإسلام هو توخي مبدأ العدل في العلاقات مع الناس، وهو أن يعطى لكل ذي حق حقه، سواء كان ذلك في المال أو في النفس أو العرض أو غيرها، وعلى الإنسان ألا يجعل من إحساسه بالقوة والقدرة سبيلاً لأن يتعاطى مع الآخر بالاستقواء.

أما ممثل التعاون الوطني، فتطرق إلى أهم مظهرات الخدمات الاجتماعية لهذه المؤسسة المواكبة للجهود الشاملة في مجال تقوية دور المرأة وتعزيز مكانتها وتحفيزها على المشاركة الفاعلة والواعية، من خلال التأطير والتوعية والتحسيس، والتأهيل والاندماج الاجتماعي عبر التمكين الاقتصادي، مبرزاً الدور المؤسسي والاجتماعي لهذه المؤسسة عبر مراكز التربية والتكوين الموجودة بإقليم خريبكة، والتي يبلغ عددها 24

مركزاً، حيث تساهم بشكل ملموس في توفير التأهيل الحرفي، والدعم النفسي، والتأطير التربوي لفائدة الفتيات والنساء، وأيضاً عبر رياض الأطفال التي يتم من خلالها بناء علاقات التواصل مع أمهات الأطفال في إطار العمل التربوي المشترك، مضيفاً أن إقليم خريبكة يتوفر على 21 مؤسسة للرعاية الاجتماعية، خاصة دور الطلبة ودور الفتاة.

وفي إطار تطوير عروض الخدمات الاجتماعية، سيحدث التعاون الوطني مؤسسات جديدة - وفق نتائج دراسة تنمية التعاون الوطني التي أطلقتها الوزارة - كمراكز المساعدة الاجتماعية المتخصصة في الاستماع والتوجيه والمواكبة الاجتماعية، ومراكز الاستقبال والتوجيه المستهدفة للأشخاص في وضعية إعاقة، مشيراً إلى أنه من المنتظر أن يحتضن الإقليم إحدى المراكز الاجتماعية لاستقبال النساء في وضعية صعبة، بعد إيجاد الوعاء العقاري، وتوفير التمويل في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. كما أشار إلى عمل التعاون الوطني في مجال دعم مبادرات التوعية والتحسيس والتأطير، بشراكات مع فعاليات المجتمع المدني في إطار برامج وأنشطة مشتركة تسعى إلى تنوير الوعي الاجتماعي بمختلف القضايا الاجتماعية، ومن بينها مظاهر العنف ضد النساء.

فيما استعرض ممثل جمعية مبادرات نسائية الدور الذي يقوم به المركز الإقليمي للاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف، وفي وضعية صعبة، بشراكة مع وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية منذ 2008 وتنسيق مع الخليتين الإقليميتين والمحلية، حيث يقدم خدمات الاستماع والتوجيه والمرافقة والاستشارة القانونية والمرافعة من طرف محامي المركز، إضافة إلى الكشوفات الطبية، وجلسات الدعم النفسي، ومنح الشواهد الطبية والأدوية والتتبع الطبي لبعض الحالات، كالحوامل والأمراض المزمنة.

وأوضح أن القضايا المطروحة على الجمعية تعرف تنوعاً، كالملفات الخاصة بالعنف الأسري (النفقة والطلاق والتسجيل بالحالة المدنية..)، والقضايا التي تتعلق بالاغتصاب، وثبوت الزوجية، مذكراً بالحالات التي وفدت على المركز منذ 2008 إلى 2015، والتي بلغ عددها 1708 امرأة وطفل في وضعية صعبة على صعيد جهة الشاوية ورديغة، ومدن أخرى من خارج الجهة، تتضمن 831 حالة قانونية كان موضوعها الضرب والجرح، وطلب الطلاق، وعدم النفقة، والإهمال الأسري، والطرده من بيت الزوجية، والاغتصاب، والحضانة، والهدر المدرسي، والتسجيل بدفتر الحالة المدنية، وثبوت الزوجية، و546 حالة طبية ونفسية استفدت من كشوفات طبية مجانية وبعض الأدوية، وشهادات طبية، ومن جلسات الدعم النفسي، مشيراً إلى بعض الإشكالات المرتبطة بالجهة، والمتمثلة في المرأة المهاجرة التي تحرم من جواز سفرها وأوراق إقامتها بديار الغربة، وحرمان أبنائها أيضاً من جواز السفر، والنساء المهملات اللائي يجدن صعوبات من أجل الحصول على بطاقة «رميد» لعدم حصولهن على نسخ أحكام الطلاق، وأيضاً الهدر المدرسي الذي قد يتعرض له الطفل الملازم لأمه، لارتباط الانتقال المدرسي بموافقة الأب، مما يعصف بحق الطفل في التمدرس. وقد تمت معالجة مجموعة من هذه الملفات بفضل التنسيق مع خلية الأمن وخطية التكفل بالنساء والأطفال بالمحاكم والنيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية.

اللقاء الجهوي السابع مدينة آسفي (08 دجنبر 2015)



افتتح هذا اللقاء الجهوي السيد المنسق الجهوي لوكالة التنمية الاجتماعية، الذي شكر الحضور على استجابته لدعوة المشاركة، مذكرا بأهمية تنظيم هذا اللقاء، الذي يندرج في إطار الحملة الوطنية 13 لوقف مناهضة العنف ضد النساء، التي أطلقتها وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووعيا بمخاطر ونتائج العنف الممارسة ضد النساء، وأكد أن عمل الوكالة يستهدف الفئات الاجتماعية المهمشة والمحرومة في الوسط الحضري والقروي، وذلك عبر إطار استراتيجي مبني على ثلاث محاور، هي:

- تقوية قدرات الجمعيات؛
- الإدماج الاجتماعي عبر المقاولات؛
- الدعم المحلي الممنوح لمختلف البرامج الوطنية الكبرى.

وأشار إلى عمل منسقيات الوكالة ومندوبيات التعاون الوطني على تأطير ومصاحبة ومواكبة جميع الجمعيات الحاملة لمشاريع تنمية خاصة، والتي تهدف إلى تحسين وضع المرأة وإعادة إدماجها الاقتصادي في المجتمع، حيث استقبلت منسقية آسفي، مثلا برسم سنة 2015، 73 طلب في هذا المجال، مؤكدا أن من بين المجالات التي تم دعمها مراكز الاستقبال والاستماع وتوجيه النساء ضحايا العنف، ومراكز الأطفال ضحايا العنف، إضافة إلى التمكين الاقتصادي للنساء، خاصة بالعالم القروي. كما أشار إلى عمل الوكالة سنويا على تخليد اليوم الوطني لمناهضة العنف ضد النساء، من خلال تنظيم ملتقيات تحسيسية، بتكليف من الوزارة الوصية وبشراكة مع التعاون الوطني وفعاليات المجتمع المدني والسياسي.

من جهتها، قدمت ممثلة وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية أهم الإنجازات الوطنية في مجال العنف، والتي تناولت:

- المرجعيات؛
- عملية التشريع؛
- تطوير المعرفة بالظاهرة؛

- المنظومة المعلوماتية المؤسساتية حول العنف ضد النساء؛
- الآليات المؤسساتية للوقاية من العنف؛
- آليات التكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف؛
- التحسيس بالظاهرة.

أما السيد مندوب التعاون الوطني، فذكر أن العنف ضد المرأة شيء يחדش صورة المجتمع، وأن الحد من هذه الظاهرة لا يمكن أن يتأتى إلا بالتحسيس ومحاربة الجهل والامية، فالعنف لا يأتي إلا عندما تغيب اللغة التي تسهل التواصل والحوار، مشيراً إلى نداء شتاء 2014 و2015، التي أطلقتها وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ونظمتها، ولعب فيه التعاون الوطني دوراً أساسياً في الميدان، حيث استفادت من الايواء 34 بالمائة من النساء، شاكرا لمراكز التربية والتكوين ما تقوم به من تحسيس في هذا المجال. فيما أشارت السيدة ممثلة المجلس العلمي بالجهة إلى أنه إذا كانت الجمعيات والمؤسسات الدولية تحارب العنف وتدق ناقوس الخطر، فإن الإسلام بتعاليمه الإنسانية والأخلاقية قد سبق العالم كله في هذا المجال، فهو ينظر إلى المرأة كشقيقة للرجل في الأحكام، مستشهدة بالعديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية. كما ذكرت أن هناك العديد من النصوص الصريحة التي تنهى عن ضرب المرأة، مشيرة إلى تجلي رحمة الإسلام بالمرأة في معاملة الرسول صلى الله عليه وسلم لزوجاته، وأعظم تكريم للمرأة أن سميت سورة في القرآن بسورة النساء.

من جانبه، ذكر السيد نائب وكيل الملك بالجهة أن المشرع المغربي يشدد عقوبة العنف ضد المرأة، حيث تصل في بعض الأحيان إلى سنتين، لكن في بعض الأحيان تكون هناك بعض المشاكل كإثبات الضرر والشهود.. وما إلى ذلك. أما ممثل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، فركز على أهمية النهوض بوضعية المساواة والمنصفة كمدخل أساسي لمحاربة العنف ضد النساء، وهو ما خلص إليه التقرير الذي أنجزه المجلس، والذي اعتمد مصادر من وزارة العدل والحريات، والمندوبية السامية للتخطيط، والبحث الوطني حول التشغيل، والبحث الوطني حول المسنين.

هذا، وتم عرض تجربة جمعية أم قاسم المرادية للعمل النسائي، التي جاءت تلبية لمجموعة من الحاجيات في مجال التأهيل الأسري، فاختارت عوض المعالجة أن تقوم بالوقاية، متبينة التجربة الماليزية التي تعمل على تأهيل الزوجين قبل الزواج، باعتماد مقارنة شمولية تراعي العرف والعادات، والفئة المستهدفة. ومن أهداف هذه التجربة:

- إعادة الاعتبار لمؤسسة الزواج والأسرة؛
- تأهيل الدخول للحياة الزوجية؛
- المساهمة في تحقيق التوافق الزوجي؛
- التوعية بمهارات الاستقرار الأسري.

أما مداخلة السيدة عضو مجلس جهة مراكش آسفي، فأشارت إلى أن المغرب يتوفر على ترسانة من القوانين تهم النهوض بحقوق المرأة، ودستور جديد نص منذ ديباجته على المساواة وتكافؤ الفرص في كل من الفصل 19 و20 و21 و30. لكن هناك، بالمقابل، تنامي بعض الظواهر الاجتماعية التي تركز العنف ضد المرأة، مما يستدعي مقارنة تشاركية بين مختلف الفاعلين والمتدخلين في المجال.

اللقاء الجهوي الثامن مدينة فاس (08 دجنبر 2015)



افتتح السيد المنسق الجهوي لوكالة التنمية الاجتماعية بفاس، خلال اللقاء الجهوي المنظم في إطار الحملة الوطنية 13 لوقف العنف ضد النساء، ووقف على السياق العام للحملة الوطنية، وأهداف هذا اللقاء المسطرة على ضوء انخراط الوكالة مع مكونات القطب الاجتماعي في الدينامية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء.

كما استعرضت ممثلة وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية أهم التدابير الاستراتيجية، والمجهودات المبذولة مؤسساتيا ومجتمعيا للحد من ظاهرة العنف ضد النساء، والتي شملت مجالات التشريع، وتطوير المعرفة بالظاهرة وأبعادها وتجلياتها، وكذا الآليات المؤسساتية المحدثة للرصد والتتبع.

فيما تطرق السيد بوكمان، محام بهيئة المحامين بفاس، لمفهوم العنف وجميع أشكاله، مشيرا إلى أنه رغم كل المجهودات المبذولة لا تزال ظاهرة العنف تتفاقم، مما يتطلب الإرادة القوية والآليات القانونية التي من شأنها الحد من هذه الظاهرة، مؤكدا أن التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء يعد من أهم الآليات والمقاربات الكفيلة للحد من انتشار الظاهرة.

من جهتها، تناولت رئيسة جمعية قافلة النور مفهوم العنف، باعتباره ظاهرة عالمية ومتجذرة منذ القدم، مؤكدا أنه اتخذ أشكالا متعددة، مما نتج عنه وعي عالمي عبر نضال حركات نسائية عملت من أجل النهوض بأوضاع المرأة ومناهضة مختلف أشكال التمييز ضدها. كما تناولت موقف الإسلام من هذه الظاهرة ونبذته لكل أشكال العنف اقتداء بالرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، مستشهدة ببعض الآيات القرآنية

والأحاديث النبوية، مشيرة إلى أن أسباب الظاهرة ترجع لما هو ثقافي (كالتخلف وانتشار الأمية..)، وما هو سلوكي ناتج عن الانحراف (كتنعاطي الخمور والمخدرات...)، وما هو اقتصادي ناتج عن غياب العدالة الاجتماعية، الشيء الذي نتج عنه تفاقم الظاهرة.

هذا، وقدمت تجربة جمعية النور في هذا المجال من خلال مدخل أول يتعلق بالاستماع والإرشاد من طرف اختصاصيين في المجال، ومواكبة ومصاحبة النساء والفتيات ضحايا العنف على مستوى المصالح الخارجية، ومدخل ثاني يهتم التحسيس والتوعية بهدف نشر ثقافة المساواة، ومكافحة كل أشكال التمييز، ومحاربة الصور النمطية للمرأة عبر مختلف وسائل الإعلام.

ليتم، بعدها، فتح المجال للمناقشة بخصوص العديد من القضايا، من أبرزها:

- كيفية تفعيل الآليات والمقاربات الكفيلة بالتصدي للتحرش الجنسي والاعتصاب؛
- إشكالية الإثبات في حالة تعرض الزوجة للعنف من طرف الزوج داخل البيت، والذي يحول دون إنصاف المرأة المعنفة؛
- الانعكاسات السلبية الناتجة عن التماطل في إصدار الأحكام لصالح النساء والفتيات ضحايا العنف، كالضغوطات التي يتعرض لها من طرف الأزواج عن طريق التهديد من أجل تنازلهن عن الشكاية؛
- الحاجة الملحة للدعم النفسي والاجتماعي في ما يخص العنف في الوسط المدرسي؛
- حماية المساعدات الاجتماعية في أداء عملهن لصالح النساء المعنفات اللواتي يتم استقبالهن؛
- إحداث مراكز الإيواء لفائدة النساء والفتيات؛
- إعداد تدابير تساعد النساء المعنفات اللواتي يرفضن التصريح ووضع شكاية بمرتكبي العنف ضدهن؛
- تحسين الوضعية المادية للمساعدات الاجتماعية؛
- التمكين الاقتصادي للمرأة من الآليات الكفيلة للحد من العنف ضدها؛
- نشر ثقافة المساواة بالوسط المدرسي؛
- التدابير والإجراءات التي أعدتها الوزارة لمناهضة العنف ضد النساء، خصوصا بالعالم القروي؛
- تفعيل دور الوعظ والإرشاد بالمساجد في تربية الناشئة.

وختم هذا اللقاء بالدعوة إلى ضرورة تظافر جهود كل الفاعلين للتصدي لهذه الظاهرة، والتشاور المستمر حول تطوير الآليات والمقاربات للحد منها.

اللقاء الجهوي التاسع مدينة تارودانت (9 دجنبر 2015)



نظمت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، بتعاون مع مندوبية التعاون الوطني بتارودانت ومنسقية وكالة التنمية الاجتماعية بأكادير، لقاء تواصليا بمدينة تارودانت في إطار الحملة الوطنية 13 لوقف العنف ضد النساء، الذي افتتح بكلمة ترحيبية للسيد ممثل وكالة التنمية الاجتماعية، ذكر من خلالها بموضوع الحملة المتمحور حول مرتكبي العنف ضد النساء بهدف تسليط مزيد من الضوء على هذه الفئة المنتجة لفعل العنف حتى يدرك كل معنف خطورة فعله، ومدى أثره الوخيم على محيطه الخاص والعام، وتوعية أفراد المجتمع بالآثار الوخيمة لمثل هذه السلوكات، والمساهمة في تغيير أفعال مرتكبي العنف ضد النساء، وتعبئة المجتمع لإدانة العنف وعدم التساهل والتسامح مستقبلا مع مثل هذه الأفعال.

فيما أشار السيد مندوب التعاون الوطني بتارودانت إلى أن المندوبية دأبت على تنظيم مثل هذه اللقاءات، بشراكة مع القطاع الوصي وجمعيات المجتمع المدني، معتبرا هذه الحملة محطة جديدة لمواصلة تسليط الضوء على مرتكبي العنف ضد المرأة، وترسيخ للعمل التوعوي والتحسيسى باعتباره ركيزة من ركائز تقويم السلوكات وتهذيبها، والتربية على قيم التسامح وحفظ الكرامة والاحترام المتبادل.

بينما تطرقت ممثلة وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية إلى الإنجازات الوطنية في مجال محاربة العنف ضد النساء في المجال التشريعي، المتمثل في إعداد الوزارة لنصوص تشريعية لحماية النساء ومحاربة مختلف أشكال التمييز ضدهن، معتبرة هذا اللقاء مناسبة للإخبار والتواصل حول مشاريع هذه القوانين ومآلها. كما استعرضت أهم الآليات المؤسساتية التي تم إحداثها، كالمركز الوطني للعنف ضد النساء باعتباره آلية وطنية لرصد ظاهرة العنف ضد النساء، وإنجاز تقارير حولها ستمكن من التعرف على الظاهرة بمختلف أبعادها ومظهراتها، مما سيساعد في تنوير وتوجيه السياسات العمومية في المجال، إضافة إلى إحداث آليات التكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف على المستوى الترابي، وأهم الخدمات التي ستقدمها هذه المراكز للنساء المعنفات بشكل مباشر (الاستقبال والاستماع، والتوجيه، والمواكبة، والإيواء...).

وواصلت ممثلة الوزارة شرح باقي التدابير المتخذة في مجال التحسيس والتوعية، وتطوير المعرفة بالظاهرة، مبرزة أهمية إعداد دليل الخلايا المؤسساتية لاستقبال النساء المعنفات الذي يعرف بهذه الخلايا الموجودة على الصعيد الترابي والخدمات التي تقدمها، معتبرة هذا الدليل وسيلة هامة لتسهيل عملية التواصل بين الشركاء والمتدخلين المعنيين.

من جهتها، أشارت السيدة نائبة وكيل الملك بتارودانت، في عرض حول الخلية المحلية للتكفل بالنساء والأطفال، أن خلية تارودانت تعتبر نموذجية من حيث توحيها توفير التكفل الحقيقي بالنساء والأطفال ضحايا العنف الذي يعد في صلب اهتمامات وزارة العدل والحريات في كافة المحاكم، نظرا لما يكتسبه واقع هذه الفئة من المجتمع من بعد إنساني واجتماعي متميز، مشيدة بالجهد الكبير الذي يبذله أعضاء الخلية للنهوض بحقوق المرأة والطفل بالمنطقة، وبالمغرب عموما. كما قدمت تعريفا للعنف المبني على النوع الاجتماعي، والدور الذي تقوم به الخلية، وخطة العمل التي تنتهجها، وشرحت مسار التكفل القضائي بالنساء ضحايا العنف.

بينما استعرضت الباحثة السيدة أمينة سكوري نتائج دراسة قامت بها حول العنف ضد النساء بتارودانت، تناولت خلالها تعريف العنف الممارس ضد المرأة، وأنواعه من عنف جسدي، وجنسي، ونفسي، واقتصادي، وأسباب العنف الزوجي، إضافة إلى مساهمة المجتمع المدني في توجيه وإرشاد النساء المعنفات، وقدمت بعض الإحصائيات الخاصة بإقليم تارودانت، اعتمادا على الإحصائيات الواردة عن مندوبية الصحة والشرطة القضائية بتارودانت، والتي خلصت إلى تصدر العنف الجسدي الممارس من طرف الزوج على باقي أنواع العنف.

واختتمت عرضها بالوقوف على أهم الإكراهات التي تواجهها الجمعيات بالمنطقة، سواء من حيث غياب التأطير، وقلة الموارد اللوجيستكية، أو عدم التوفر على هيئات مختصة في الدعم النفسي أو الإرشاد القانوني، أو بنيات الإيواء.

بعد ذلك، فتح النقاش بين المتدخلين والحضور تمحور حول:

- تفعيل دور الوساطة الأسرية؛
- تفعيل دور الإعلام لمحاربة الصور النمطية، وتقديم الصورة الحقيقية والإيجابية للمرأة المغربية؛
- التأكيد على الدور المحوري للمؤسسات التعليمية في التربية والتأطير؛
- تفعيل مقتضيات مدونة الأسرة؛
- تفعيل دور الشأن الديني في التحسيس والتوعية بمخاطر العنف ضد النساء على الأسرة والمجتمع؛
- تنظيم اللقاءات التحسيسية والتوعية الجهوية والمحلية بشكل متواصل من أجل ضمان استمرار التفاعل حول الحد من الظاهرة؛
- خلق آليات مؤسساتية جهوية ومحلية لرصد ظاهرة العنف ضد النساء؛
- تنسيق جهود مختلف الفاعلين في المجال وطنيا وجهويا للتصدي لهذه الآفة الاجتماعية.

اللقاء الجهوي العاشر مدينة كلميم (10 دجنبر 2015)



تميزت الندوة الجهوية، التي نظمت بالمكتبة الوسائطية بمدينة كلميم في إطار الحملة الوطنية 13 لوقف العنف ضد النساء، بتقديم مداخلات متنوعة، حيث افتتح بكلمة ترحيبية وتوجيهية قدمها السيد المنسق الجهوي للتعاون الوطني بكلميم. بعدها تم عرض شريطين قصيرين تحسيسيين حول ظاهرة العنف ضد النساء.

وأشار النائب الأول لوكيل الملك بابتدائية كلميم، في كلمته، إلى تزايد الاهتمام الوطني والدولي بالظاهرة وعموما، والعنف الممارس ضد المرأة بوجه خاص، معتبرا إياه من الأولويات التي ينبغي أن تدمجها الدول ضمن مخططاتها واستراتيجياتها كشرط لتحقيق التنمية المجتمعية. واستعرض أهم التطورات التي عرفتها المنظومة الدولية في مجال ترسيخ حقوق الإنسان، مؤكدا أن قضية العنف ضد المرأة لم تكن من القضايا المدرجة ضمن جدول أعمال الفاعلين وأصحاب القرار حتى مطلع التسعينيات من القرن العشرين، إذ كان البعض يعتبرها من «الطاووهات» التي لا ينبغي اقتحامها، ويقلل آخرون من شأنها، معتبرينها ظاهرة محدودة لا توجد إلا في المجتمعات التي تعاني من الفقر والجهل والتخلف، إلى أن بدأت القضية تطرح نفسها على الساحة الدولية، حيث بدأت العديد من الجمعيات والمنظمات الحقوقية العالمية تبني قضية العنف القائم على النوع الاجتماعي، فأنجزت العديد من الدراسات والبحوث الميدانية التي كشفت عن الارتفاع المتزايد في أرقام النساء ضحايا العنف، مما أسهم في إخراج الظاهرة من دائرة المعاناة الفردية إلى دائرة الوعي الجماعي، وتحويلها إلى قضية تشغل بال الرأي العام.

وعلى الصعيد الوطني، استطرد السيد نائب وكيل الملك بابتدائية كلميم أن المغرب قام بخطوة جريئة، من خلال إحداث خلايا محلية داخل المحاكم للتكفل بالنساء ضحايا العنف لغرض أنسنة العمل القضائي والسمو به لجعل الإنسان محور جميع التدخلات حماية وصيانة لحقوق الإنسان وضمانا لكرامته، وتفعيلا للتدخلات القضائية لتوفير الحماية الاجتماعية والقانونية للمتقاضين الوافدين على المؤسسة القضائية. بينما استعرض السيد المنسق الجهوي للتعاون الوطني الإنجازات الوطنية المحققة في مجال مناهضة العنف ضد النساء.

كما استعرضت ممثلة الخلية الإقليمية لمناهضة العنف ضد النساء مديرة الأمن الوطني الإقليمي بكلميم عمل الخلية الذي يتجلى في استقبال النساء المعنفات ومواكبتهن وتوجيههن، وتسجيل وتتبع الحالات الواردة عليها، مشيرة إلى تشكيلة هذه الخلايا المكونة من شرطيات محنكات يتمتعن بتكوين مهني عال في مجال الاستقبال والإصغاء للنساء المعنفات قبل معالجة قضاياهم، سواء كانت عنفا جسديا أو نفسيا أو اقتصاديا، ليعرضن على الخبرة الطبية في الحالات التي تستوجب ذلك. أما ممثل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بكلميم، فقد أوضح أن تنظيم هذا اللقاء التواصلي في إطار الحملة الوطنية لوقف العنف ضد النساء مبادرة تشكل فرصة لمناقشة مواضيع ذات صلة بحقوق المرأة من خلال الموثائق الدولية، والدستور المغربي، والقوانين الوطنية، ومقارنة هاته الأخيرة مع التزامات المغرب الدولية في هذا المجال.

واختتم اللقاء بعرض للسيد ممثل المجلس العلمي حول حقوق المرأة في الإسلام، حيث أوضح أن الإسلام يساوي بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق الإنسانية، لأنهما فرعان من شجرة واحدة، فهما متساويان في أصل النشأة، ومتساويان في الخصائص الإنسانية العامة، وأضاف أن الدين الإسلامي أولى المرأة مكانة هامة من خلال تكليفها وتحميلها المسؤولية كأخيها الرجل، وخصها بالحماية الشرعية من خلال تكريمها.

اللقاء الجهوي الحادي عشر مدينة طانطان (11 دجنبر 2015)



نظمت مندوبية التعاون الوطني لقاء تواصليا، في إطار الحملة الوطنية 13 لوقف العنف ضد النساء، الذي تمت خلاله مذاكرة مختلف المنجزات المتحققة في مجال مناهضة العنف ضد النساء، حيث تطرق عرض ممثل وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية إلى أهم الإنجازات الوطنية في هذا المجال، سواء تلك المتعلقة بالتشريع أو المتعلقة بتطوير المعرفة بالظاهرة، خصوصا تطوير وتفصيل المنظومة المعلوماتية المؤسسية حول العنف ضد النساء، التي تضم في تشكيلته وزارات التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، والعدل والحريات، والصحة، والدرك الملكي والأمن الوطني، وكذا المنجزات المتعلقة بإحداث الآليات المؤسسية للرصد والوقاية والحماية من العنف، أبرزها إحداث المرصد الوطني للعنف ضد النساء، وإحداث آليات اليقظة والتبليغ والتكفل بالنساء ضحايا العنف على المستوى الترابي، والمراكز المتعدد الاختصاصات، إضافة إلى دعم مراكز الاستماع والإرشاد القانوني، وإعداد دليل الخلايا المؤسسية لاستقبال النساء المعنفات بهدف تسهيل التواصل بين المتدخلين المعنيين على المستوى الوطني والجهوي.

أما السيد مندوب وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، فأشار إلى أن المغرب يضم حوالي 12.3 مليون امرأة تبلغ سن العمل فما فوق، وقدم معطيات وإحصائيات حول المرأة العاملة بالمغرب، إضافة إلى تركيزه على الحماية القانونية للمرأة، التي تتضمنها مدونة الشغل (كالحماية من التمييز، والحماية من العنف، والتحرش الجنسي، وحماية حق المرأة في الأمومة...). واستعرض، في مجال الحماية القانونية للمرأة، أهم التدابير

المتضمنة في مشروع قانون العمال المنزليين. فيما تطرقت مداخلة ممثل خلية استقبال النساء والأطفال بالمحكمة الابتدائية بطانطان إلى الأبعاد الاجتماعية لتعزيز الولوج إلى المؤسسات القضائية والخدمات التي تقدمها، انطلاقاً من استقبال النساء ضحايا العنف، وتقديم الدعم النفسي لهن، وتوجيههن وإرشادهن، ومواكبة مسار التكفل القضائي بهن، وكذا مساعدتهن في الولوج إلى المعلومة، إضافة إلى تسجيل الحالات الواردة عليها، وضبطها وتديريها معلوماتياً، والمساهمة في تعزيز التنسيق بين مكونات الخلية وباقي الشركاء. كما شرح ممثل المحكمة الابتدائية المراحل التي تمر بها المساعدة الاجتماعية، من الاستقبال، إلى الاستماع، فالمحاكمة، والتنفيذ.

أما ممثلة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان كليم واد نون، فقدت مداخلة حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبرتوكول الاختياري المتعلق بها، متناولة مضامينها من حيث التعريفات والتدابير والإجراءات، والحقوق السياسية، والحق في التعليم والعمل والرعاية الصحية والأهلية القانونية، ثم الآليات الإدارية والمؤسسية، ووسائل التنفيذ والتتبع والتحفظ. فيما تمحورت مداخلة ممثلة مندوبية وزارة الصحة بطانطان حول التأثير النفسي للعنف على المرأة والطفل، حيث ركزت على دور خلية الإنصات لاستقبال النساء ضحايا العنف بالمستشفى الإقليمي الحسن الثاني التي تقدم خدمات نوعية، مندمجة للنساء ضحايا العنف عبر التكفل المندمج والشامل بهن من الناحية الطبية، والطبية الشرعية، ثم النفسية، كما شرحت دور المساعدة الاجتماعية في المستشفى، الذي يتلخص في الاستقبال والإنصات والمصاحبة، وتسهيل الإجراءات الإدارية داخل المستشفى، وأوردت دور الطبيب والطبيب النفسي.

من جهته، تناول ممثل المجلس العلمي المحلي بطانطان بعض الأحاديث الصحيحة التي أساء البعض فهمها واستعملوها في غير محلها، مؤكداً تكريم الإسلام للمرأة، ومبرزا قيمه السمحة القائمة على الوسطية والاعتدال، ومراعاة حقوق المرأة والرجل على قدم المساواة.

اللقاء الجهوي الثاني عشر مدينة الرشيدية (15 دجنبر 2015)

استهلت فعاليات هذا اللقاء بالكلمة الترحيبية للسيد مندوب التعاون الوطني الذي شكر الحضور الكريم على استجابته لدعوة المشاركة والمساهمة في هذا اللقاء، الذي يعد محطة لتقييم ما تم إنجازه في هذا المجال، واستشراف ما سيتم العمل به مستقبلا.

وفي هذا الإطار، قدمت ممثلة وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية عرضا حول أهم الإنجازات الوطنية في مجال محاربة العنف ضد النساء، التي تهتم كلا من المجال التشريعي والقانوني، ومجال التحسيس والتوعية بالظاهرة، وأيضا الشق المتعلق بتطوير الآليات المؤسسية. أما ممثل وزارة العدل والحريات، فبعد استعراضه للمرجعيات والمواثيق الدولية حول حقوق الإنسان، خاصة حقوق المرأة، سلط الضوء على دور خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف في المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف، مبرزا فعاليتها في رصد حالات العنف، وتوفير المعلومة حول الظاهرة، وأكد على أن نجاح الخلية القضائية رهين بتعيين قضاة ومساعدات اجتماعيات للإشراف عليها، وضرورة التوجيه السليم للعمل القضائي.

بينما تمحورت مداخلة ممثلة المجلس العلمي المحلي على تكريم الإسلام للمرأة، وعلى الحقوق التي يضمنها لها، كالحق في الميراث، وفي اختيار الزوج، وفي العمل وإبداء الرأي، وفي طلب العلم، مستشهدا بأقوال وأعمال النبي صلى الله عليه وسلم الذي حث على تمتيع المرأة بكافة حقوقها، وصيانة كرامتها والرفع من شأنها. أما ممثل وزارة التربية الوطنية، فتطرق إلى استراتيجية الوزارة لمناهضة العنف في الوسط المدرسي، خاصة ضد الإناث، مؤكدا على ضرورة التكفل وتتبع حالات الأطفال والطفلات ضحايا العنف، وحماية حقوقهم، مشيرا إلى ضرورة تقوية قدرات المتدخلين والوسطاء التربويين، وفعاليات المجتمع المدني المهتمة بمناهضة ظاهرة العنف بالمؤسسات المدرسية.

فيما ركز ممثل وكالة التنمية الاجتماعية على موضوع العنف الاقتصادي وانعكاساته على المستوى الاجتماعي، حيث ربط الإدماج الاجتماعي للنساء بمدى تمكينهن، واكتسابهن لمهارات ترفع من قدراتهن الذاتية، مستعرضا أهم التدابير المتضمنة في برنامج ارتقاء لتأهيل الجمعيات، الذي يهدف إلى دعم مشاريع الجمعيات، ومواكبتها أثناء التنفيذ.

واختتم هذا اللقاء بتقديم رئيس جمعية الواحة للثقافة والتربية والتنمية الاجتماعية ببوذنيب عرضا حول تجربة الجمعية في مجال الوساطة الأسرية، داعيا الأزواج لاتباع الأساليب السلمية، وتغليب ثقافة الحوار.

أشغال اللقاء الغتامي للحملة الوصية



ترأست السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، صباح يوم الأربعاء 23 دجنبر 2015 بالرباط، فعاليات اللقاء الختامي للحملة الوطنية 13 لوقف العنف ضد النساء.

وقد تميز هذا اللقاء بحضور كل من أعضاء المرصد الوطني للعنف ضد النساء، وأعضاء المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام، وممثلات وممثلي القطاعات الحكومية، والجمعيات النسائية، ومراكز الاستماع والتوجيه والإرشاد القانوني، وأيضا المنظمات الدولية ووسائل الإعلام.

وفي مستهل كلمتها، ذكرت السيدة بسيمة الحقاوي بالإطار التاريخي للحملات التحسيسية الوطنية لوقف العنف ضد النساء، وصولا إلى حملة هذه السنة التي تمحور موضوعها حول الطرف الأساسي في فعل العنف، والذي هو «مرتكب العنف»، مشيرة أيضا إلى شعار الحملة الذي يؤكد أنه أن الأوان للقطع الحاسم والصارم مع مثل هذه السلوكيات غير المقبولة البتة، مضيقة أن حملة هذه السنة تميزت بتنظيم لقاء جهوي، ولأول مرة، داخل مؤسسة سجنية، مما جعل حملة هذه السنة تحقق غايتها المرجوة، سواء من حيث نوعية المشاركة، والمؤسسات والجهات المستهدفة، أو مضمون الشعار الذي جعل موضوع العنف يطرح ويناقش بشكل ونفس جديدين.

وأشادت السيدة الوزيرة بالتواصل والتنسيق الناجح بين مكونات القطب الاجتماعي، الذي يضم إلى جانب الوزارة التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية من جهة، وجمعيات المجتمع المدني ومختلف الفاعلين القطاعيين في المجال من جهة ثانية، والذي تجلى في التفاعل والانخراط الإيجابي الذي طبع مختلف اللقاءات الجهوية، منوهة بالخدمات التي تقدمها مراكز الاستماع والتوجيه والإرشاد القانوني للنساء المعنفات، وبالذور الذي تقوم به الخلايا المؤسساتية على مستوى المحاكم والمستشفيات، وكذا مراكز الأمن الوطني والدرك الملكي، حيث يعد هذين الأخيرين الواجهة الأساسية من حيث التوجيه الصحيح والتكفل.

كما أكدت السيدة بسيمة الحقاوي أن حملة هذه السنة نظمت في سياق وطني تميز بإنجازات مهمة تروم إلى النهوض بحقوق المرأة، ومناهضة مختلف أشكال التمييز الممارس ضدها، في مقدمتها إعداد مشروع قانون العنف ضد النساء، وإحداث المرصد الوطني للعنف ضد النساء الذي ينكب حاليا على إعداد تقريره السنوي الأول، والذي ستعلن نتائجه قريبا، معتبرة هذا اللقاء الختامي إحدى محطات تقييم وتثمين كل الجهود المبذولة في إطار المقاربة التشاركية من طرف كل المتدخلين المعنيين، والخدمات المقدمة للنساء المعنفات، وأعلنت عن إصدار دليل الخلايا المؤسساتية لاستقبال النساء والأطفال ضحايا العنف، الذي يحتوي على بيانات تفيد مختلف الفاعلين والمتدخلين في مجال محاربة العنف ضد النساء.

وفي ختام كلمتها، أثنت السيدة الوزيرة على الدعم المتواصل الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال مناهضة العنف ضد النساء، كما ثمنت العمل الذي يقوم به أعضاء المرصد الوطني للعنف ضد النساء، داعية مختلف الفاعلين، من قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية، وجمعيات المجتمع المدني والمرصد الوطني، إلى تضافر الجهود وتكثيفها لمكافحة هذه الظاهرة العنف ضد النساء.

هذا، وقدمت السيدة رئيسة قسم المرصد الوطني للمرأة عرضاً حول نتائج اللقاءات الجهوية، التي نظمت في 12 محطة بمختلف جهات المغرب، وكذا التوصيات المنبثقة عنها، والتي تجدونها أسفله مفصلة.

وقبل اختتام اللقاء، فتح باب النقاش الذي طرحت من خلاله مجموعة من القضايا من أبرزها ما يلي:

- معاناة المرأة الصحراوية من العنف النفسي؛
- نقص مراكز التوجيه والاستقبال والتكفل بالنساء ضحايا العنف ببعض الجهات؛
- العنف والمعاناة التي تتعرض لها النساء المغربيات بالمهجر؛
- أهمية تنظيم حملات تحسيسية داخل المؤسسات التربوية، باعتبار أن التنشئة السليمة والتربية على الحقوق منذ الصغر أساسية ومحددة للسلوك.

توصيات الحملة الوضعية الـ13 لوقف العنف ضد النساء



توصيات الحملة الوطنية الـ13 لوقف العنف ضد النساء

التوصيات المرتبطة بالمجال التشريعي :

- التسريع بالمصادقة على مشروع قانون العنف ضد النساء؛
- الأخذ بعين الاعتبار العنف النفسي واللفظي المرتكبين في حق النساء، وتطوير وسائل إثباتهما؛
- تفعيل وأجرأة المقتضيات القانونية التي تروم معاقبة مرتكبي العنف ضد النساء؛
- خلق الآليات الكفيلة بتفعيل القوانين المتعلقة بمدونة الأسرة والقانون الجنائي؛
- الاستفادة من التجارب الناجحة في ما يخص الإطار التشريعي في هذا المجال؛
- إعفاء المرأة من مسطرة التبليغ لسحب مستحقاتها المترتبة عن التطليق للشقاق؛
- ضمان حق المرأة في أوراق الإقامة بالبلدان الأجنبية عندما يصادر الزوج أوراقها بشكل تحسفي؛
- إلغاء موافقة الزوج من أجل تمدد الأبناء أو حصولهم على وثائق إدارية (كجواز السفر).

التوصيات المرتبطة بالآليات المؤسسية:

- إحداث آليات جهوية لمحاربة العنف ضد النساء؛
- تعزيز مراكز التوجيه والاستقبال والتكفل بالنساء ضحايا العنف في كافة جهات المملكة؛
- اعتماد المقاربة التشاركية بين مختلف الفاعلين المعنيين للتصدي للظاهرة؛
- تفعيل دور المجالس العلمية المحلية في معالجة الظاهرة؛
- إحداث محاكم مختصة في العنف؛
- تعزيز خلايا استقبال النساء والأطفال داخل المستشفيات بالأخصائين النفسيين.

التوصيات المرتبطة بالتحسيس والتوعية:

- اعتماد مبدأ الوقاية عبر التربية والتكوين والتحسيس والتوعية؛
- تنظيم حملات تحسيسية وتوعوية دورية حول الظاهرة، سيما داخل المؤسسات التربوية؛
- تعزيز دور المؤسسة الدينية في التحسيس والتوعية بمناهضة العنف ضد النساء؛

- توعية النساء ضحايا العنف بأهمية التوجه لمراكز الاستماع والتبليغ عن مرتكبي العنف، وتوفير الحماية لهن؛
- توعية المرأة بحقوقها القانونية التي تضمن لها الحماية من كل أشكال التمييز؛
- ضرورة التعريف بخلايا التكفل بضحايا العنف بالمحاكم والمستشفيات والأمن الوطني والدرك الملكي، وتوفير الموارد البشرية الكافية للقيام بذلك، مع اعتماد نظام المداومة المستمرة؛
- استثمار الإعلام في نشر ثقافة المساواة ومحاربة الصور النمطية المكرسة لدونية المرأة؛
- ترسيخ قيم المساواة والعدل والإنصاف في البرامج التعليمية والدينية والإعلامية؛
- تربية الأبناء على احترام النساء.

التوصيات المرتبطة بالسياسات العمومية:

- محاربة أسباب الظاهرة، من قبيل تفشي الأمية والفقر والتهميش والإقصاء؛
- اعتماد المقاربة الوقائية بشكل أساسي وأولي؛
- أهمية التمدد والإدماج الاقتصادي للنساء في الحد من هذه الظاهرة؛
- إدماج المقاربة الحقوقية في البرامج التربوية؛
- الاهتمام بالمناطق المهمشة، خاصة القروية؛
- التنزيل الترابي للاستراتيجيات الوطنية في مجال العنف؛
- بلورة تدابير خاصة لمناهضة العنف ضد النساء المغربيات بالمهجر.

التوصيات المرتبطة بخدمات التكفل بالنساء ضحايا العنف:

- توسيع شبكة مراكز الاستماع ترابيا، وتوفير التأطير والمواكبة اللازمين للنساء ضحايا العنف؛
- تأهيل وتقوية قدرات الأطر العاملة بمراكز الاستماع، وكذا أطر الجمعيات العاملة في مجال مناهضة الظاهرة؛
- إحداث مراكز لإيواء النساء المعتنفات وأطفالهن؛
- مأسسة عمل المساعدة الاجتماعية، والإسراع بإصدار نص تشريعي لتقعيدها؛

- تسهيل إجراءات صندوق التكافل العائلي، وتوسيع قاعدة المستفيدات لتشمل كافة النساء المعيلات للأسر؛
- اعتماد المقاربة النفسية لمعالجة ومواكبة مرتكبي العنف؛

توصيات عامة:

- تشجيع وتعزيز ولوج النساء لمختلف مراكز اتخاذ القرار، ومنها مراكز القرار القضائي، سيما محاكم الأسرة؛
- تمكين النساء اقتصاديا؛
- التنصيص في الشواهد الطبية على عبارة «عنف ضد النساء» بدل «اعتداء»؛
- تشجيع الدراسات والبحوث في مجال النوع الاجتماعي ومناهضة العنف ضد النساء؛
- تعزيز المقاربة القانونية بالمقاربة الحمائية والوقائية؛
- دراسة التكلفة الاقتصادية للعنف؛
- دعوة جمعيات المجتمع المدني إلى تكثيف الإنصات لضحايا العنف بكل أشكاله لمساعدتهم وتوجيههم إلى السبل الكفيلة بالمحافظة على حقوقهم؛
- تأهيل المرأة نفسيا وتربويا وثقافيا لمقاومة العنف وحماية نفسها تلقائيا.

قائمة عدد المشاركين والمشاركات باللقاءات الجهوية

نسبة الرجال (بالمائة)	عدد المشاركين			التاريخ	المدينة
	المجموع	رجال	نساء		
28	155	44	111	25/12/2015	الندوة الوطنية
99.7	3018	3010	8	27/11/2015	أزر
7	206	14	192	30/11/2015	الناظور
55	77	42	35	02/12/2015	سيدي يحيى الغرب
38	77	29	48	04/12/2015	أزيلال
20	95	19	76	07/12/2015	سطات
5	590	30	560	07/12/2015	خريكة
32	77	25	52	08/12/2015	آسفي
35	88	31	57	08/12/2015	فاس
47	59	28	31	09/12/2015	تارودانت
6	161	9	152	10/12/2015	كلميم
4	179	8	171	11/12/2015	طانطان
18	72	13	59	15/12/2015	الرشيدية
38	85	24	61	23/12/2015	اللقاء الختامي
67	4939	3326	1613	المجموع	